

الدورة الثامنة والسبعون لجمعية الصحة العالمية

بيان دولة الكويت بشأن البند 13.2 الصحة النفسية والتواصل الاجتماعي

السيد الرئيس، السيد المدير العام،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

تؤكد دولة الكويت أن الصحة النفسية والرفاه الاجتماعي يشكلان ركيزتين أساسيتين في تحقيق العدالة الصحية والكرامة الإنسانية، ويمثلان جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة، والتنمية الاجتماعية المستدامة. ونرحب بالنقرير المعروض ونعرب عن دعمنا المتواصل للجهود العالمية الرامية إلى إدماج الصحة النفسية وتعزيز الروابط الاجتماعية في سياسات الصحة العامة.

لقد أثبتت التجارب العالمية، ومن بينها تجربة الكويت، أن تداعيات الضغوط النفسية والعزلة الاجتماعية لا تقل خطورة عن الأمراض الجسدية، إذ ترتبط بارتفاع معدلات الإصابة بالاكتئاب، والقلق، وأمراض القلب، والانتحار، وضعف الإنتاجية، والتفكك الأسري. وانطلاقاً من هذا الوعي، وضعت الحكومة الكويتية الصحة النفسية ضمن أولوياتها الصحية الوطنية، وخصّصت لذلك موارد فنية ومؤسسية متنامية، تمثلت في التوسع في البنية التحتية لخدمات الصحة النفسية، وتدريب الكوادر، وتحديث البروتوكولات، والتوعية المجتمعية. وفي هذا الإطار، تلعب إدارة الصحة الاجتماعية في وزارة الصحة دوراً محورياً في تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية عبر أقسام الخدمة الاجتماعية في المستشفيات، حيث يضطلع الأخصائيون الاجتماعيون بمسؤوليات متعددة تشمل الدعم النفسي الأولي، التقييم الاجتماعي، تسهيل الوصول إلى العيادات المتخصصة، الإرشاد الأسري، وتفعيل دور الأسرة والمجتمع في دعم المريض. كما يعملون على التصدي

للعزلة الاجتماعية ومظاهر التفكك الأسري، وتعزيز الروابط بين أفراد المجتمع، خصوصًا في أوساط الفئات الأكثر عرضة للتهميش مثل المسنين، وذوي الإعاقة، والمهاجرين.

وتدعم دولة الكويت إدماج مفاهيم الصحة النفسية والتماسك الاجتماعي في المناهج التعليمية، وفي الحملات التوعوية التي تستهدف المجتمع بمختلف شرائحه، كما تعمل على تطوير أنظمة للرصد والإبلاغ، وتدعم الأبحاث النفسية والاجتماعية لفهم التحولات المجتمعية المرتبطة بالصحة النفسية.

نؤمن في دولة الكويت بأن تعزيز الصحة النفسية والتماسك الاجتماعي يشكل مدخلًا أساسيًا لتحقيق الرفاه الإنساني، وتقوية مناعة المجتمعات أمام الأزمات، والتقليل من آثار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة. ندعو منظمة الصحة العالمية إلى تكثيف الدعم الفني للدول الأعضاء، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال.

وشكرًا.